المعوقات التي تقف بوجه الديمقراطية

تعتبر الديمقراطية شرطاً أساسياً لعملية المشاركة، وتواجه قضية المشاركة على مستوييها الكلي والجزئي عقبات عديدة على الساحة، بعضها قانوني، وبعضها سياسي، وبعضها اجتماعي ثقافي.

وتقضي مجمل الممارسة إلى إقصاء وتهميش العديد من الفئات الاجتماعية والسياسية وتأتي في مقدمتها المرأة، فتهميش المرأة وحرمانها من المشاركة مشاركة كاملة وحقيقية تعتبر مشكلة في هذا الصدد.

فقد وليت المرأة في عهد عمر بن الخطاب (رض) ((**حسبة السوق**)) والحسبة في نظر الفقهاء هي فرع من فروع القضاء. وعلى هذا فقد كانت المرأة في العهد النبوي جزءاً لا يتجزأ من المجتمع تشارك الرجل في جميع مرافق الحياة الإجتماعية، وكانت تمارس الحرب الحقيقية شأنها شأن الرجل، وبرزت منهن كثيرات في هذا المجال، وعلى الرغم من التنبيه إلى أهمية إعطاء المرأة حقوقها السياسية في أن تنتخب وتُنتخب – على سبيل المثال – إلا ان المجتمعات نفسها ترفض أو تعيق ذلك.

1- مستوى التعليم

يعتبر مستوى التعليم أكثر الحقوق تأثيراً في أعمال باقي حقوق الإنسان، فهو حق بحد ذاته، كما انه وسيلة لتحقيق الحقوق الأخرى، وهو الوسيلة العملية لانطلاق الفئات المهمشة من إطار الفقر والجهل للمساهمة الفعالة في الحياة الوطنية، ويتجاوز تأثيره حدود الحاضر والمستقبل.

وعلى الرغم من الانجازات العديدة التي حققتها البلدان العربية في هذا المجال، إلا ان التعليم ما زال متخلفاً بصفة عامة في جميع هذه البلدان بالمقارنة بباقي دول العالم.

2- الفساد

يعتبر أهم العوائق. ومن أهم أسباب تفشيه واستفحاله، غياب المحاسبة. والمحاسبة هنا تأتي في المقام الأول من الصحافة وإطلاق حرية الرأي والتعبير، كما تأتي من المجالس المنتخبة، وكذلك من منظمات المجتمع المدني، سواء في ذلك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات التي تراقب الأداء الحكومي كل في اختصاصه.

وذلك كله بالإضافة إلى أجهزة الرقابة الرسمية وبطبيعة الحال، كلما تعززت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان،

أصبحت هذه المؤسسات أكثر فعالية في المحاسبة وأداء دورها، وفي ظل غياب الديمقراطية يتلاشى هذا الدور تماماً.

- الفساد

يعتبر أهم العوائق. ومن أهم أسباب تفشيه واستفحاله، غياب المحاسبة. والمحاسبة هنا تأتي في المقام الأول من الصحافة وإطلاق حرية الرأي والتعبير، كما تأتي من المجالس المنتخبة، وكذلك من منظمات المجتمع المدني، سواء في ذلك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات التي تراقب الأداء الحكومي كل في اختصاصه.

وذلك كله بالإضافة إلى أجهزة الرقابة الرسمية وبطبيعة الحال، كلما تعززت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، أصبحت هذه المؤسسات أكثر فعالية في المحاسبة وأداء دورها، وفي ظل غياب الديمقراطية يتلاشى هذا الدور تماماً.

3- الأوضاع الاقتصادية وافتقاد الأغلبية حريتها الاجتماعية

إذا تتبعنا الأنظمة الاقتصادية السائدة في الساحة العربية في عمومها، نجد أقطاراً منها لا تزال تعاني من بقايا الأوضاع والعلاقات المتخلفة عن النظام الإقطاعي الذي كان متبعاً في الماضي. ونجد بعض الأقطار الأخرى الأكثر تطوراً على مستويات متدرجة. وغير ذلك كانت أقلية تملك وأغلبية فقيرة وطبقة متوسطة ضعيفة والملاحظ أيضاً ان الفروق الاقتصادية بين الطبقة العليا المالكة والطبقة الثالثة التي لا تملك، ازدادت اتساعاً في عدة أقطار.

والمعروف ان الأساس السليم الذي تقوم عليه الديمقراطية هو المساواة بين المواطنين،وان جوهر المساواة هو (المساواة الاقتصادية). وان عدم المساواة الاقتصادية وسوء توزيع الثروات الذي تؤدي إليه الرأسمالية وتزيده تدريجياً وباستمرار، تؤدي كلها إلى استحالة المساواة.

فإذا بدأ الاقتصاد في مجتمع ما يتأزم ويتدهور، فهنا تصبح الحرية في خطر، فالفقر يولد الخوف والخوف يربي الشك، وهنا يبدأ الحاكمون بالخشية من الحرية، لأنهم يشعرون بأن المحكومين لم يعودوا في يسر، وإنهم لم يعودوا يؤمنون بأساليبهم في الحكم، وإنهم – أي المحكومين – يتطلعون إلى شيء جديد، ويتوقون إلى أوضاع تمكنهم من القضاء على العوز. فإذا لم يعمل الحاكمون على إصلاح

النظم الاقتصادية بالطرق السلمية، اضطروا إلى اخفات صوت المحكومين القلقين بالقوة ولجأوا إلى العنف.... ليتمكنوا من المحافظة على سلطانهم وامتيازاتهم.

يتبين مما سبق ان الأوضاع الاقتصادية في كثير من أقطار وطننا العربي واقتصاد أغلبية المواطنين فيها حريتهم الاجتماعية، تشكل عائقاً مهماً أمام ممارسة الأغلبية في تلك الأقطار لحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية.